"قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة" بمقاربة فرنسية

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن "قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة"، شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في "الشبكة الوطنية للتدريب".

صدى البلد

ذكّرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي "ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني". ولاحظت أنه "بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى". وشددت على أهمية توافر موظفين "مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد" في عملية بناء "دولة محايدة".

ولفتت إلى أن فرنسا "جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان"، مذكّرة بأن "فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال". وإذ شددت على أنّ "دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد"، قالت إن فرنسا "شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري". وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة للتدريب إندرج في هذا الإطار".

وشددت أولانيون على أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي 2010 و2016 بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو 500 موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنيّة الفرنسيّة، إضافة إلى أكثر من 50 بعثة دراسيّة إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من 100 شخص، وأكثر من 40 بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو 30 ندوة تمّ تنظيمها في لبنان. وأفادت بأن فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلديّة، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المَدَنيّة في كانون الثاني 2018.

ورأت أن ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها "تقريب المواطن من الإدارة"، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسميّة، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونيّة، وتعزيز الشفافيّة. وقالت إن التحدّي الثاني "مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعنى ذاته تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب". واعتبرت أن التحدّي الثالث "هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا"، على غرار ما فعلت فرنسا.

وختمت أولانيون مؤكدةً أن "لدى لبنان رأسمالا بشرياً (...) يتيح له الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي".

بساط

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط أن "بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر". ورأت أن "مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم". وشددت على أن "بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً". ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشّاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة".

وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان "إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها". واعتبرت أن التعلّم الرقمي هو "إحدى الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب". وأشارت إلى أن "الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات". وشددت على ضرورة "أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلّم الرقمي".

وأملت بساط في "حوار وطني بين جميع المعنيين لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية".

المبيض بساط تلقي كلمتها

أولانيون تلقي كلمتها

ورشة عمل

تبعت اللقاء ورشة عمل حول موضوع "التدريب في العصر الرقمي" بالتعاون مع "المعهد الوطني للإدارة" في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.

المستقبل
AL-MUSTAQBAL

مديرة «المعهد الفرنسي» في «باسل فليحان المالي»

نظم «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» لقاء مع مديرة «المعهد الفرنسي» فيرونيك أولانيون عن «قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة»، شارك فيه عدد من المديرين العامين والمسؤولين في القطاع العام اللبناني، وممثلو المؤسسات الأعضاء في «الشبكة الوطنية للتدريب».

وذكرت أولانيون، التي مثلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأن معهد باسل فليحان «ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني»، ولاحظت أنه «بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى».

وإذ شددت على أن «دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتم توظيف أفرادها وتدريبهم في شكل جيد». أشارت إلى أن «دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان والشبكة الوطنية للتدريب إندرج في هذا الإطار».

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط في كلمتها إن «بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطور».

ورأت إن«مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة والى مسؤولين يملكون الوعي اللازم». وأكدت أن «بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نفس طويل جداً».

ولاحظت أن «الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة». وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان «إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها».

وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع «التدريب في العصر الرقمي» بالتعاون مع «المعهد الوطني للإدارة» في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.

مديرة «المعهد الفرنسي» في «باسل فليحان المالي»

نظم «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» لقاء مع مديرة «المعهد الفرنسي» فيرونيك أولانيون عن «قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة»، شارك فيه عدد من المديرين العامين والمسؤولين في القطاع العام اللبناني، وممثلو المؤسسات الأعضاء في «الشبكة الوطنية للتدريب».

وذكرت أولانيون، التي مثلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأن معهد باسل فليحان «ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني»، ولاحظت أنه «بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى».

وإذ شددت على أن «دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتم توظيف أفرادها وتدريبهم في شكل جيد». أشارت إلى أن «دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان والشبكة الوطنية للتدريب إندرج في هذا الإطار».

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط في كلمتها إن «بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطور».

ورأت إن«مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم». وأكدت أن «بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نفس طويل جداً».

ولاحظت أن «الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة». وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان «إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها».

وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع «التدريب في العصر الرقمي» بالتعاون مع «المعهد الوطني للإدارة» في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=NP&ArticleID=753741

الجمهورية

دعم فرنسي لتطوير الوظيفة العامة في لبنان

نظم «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» لقاء مع مديرة «المعهد الفرنسي» فيرونيك أولانيون عن «قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة»، شارك فيه عدد من المديرين العامين والمسؤولين في القطاع العام اللبناني، وممثلو المؤسسات الأعضاء في «الشبكة الوطنية للتدريب».

أولانيون

ذكرت أولانيون، التي مثلت سفير فرنسا برونو فوشيه، أن معهد باسل فليحان «ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني»، ولاحظت أنه «بات مرجعا في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى». وشددت على توافر موظفين «مخلصين ومدربين في شكل جيد» في بناء «دولة محايدة». ولفتت إلى أن «فرنسا جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولوية في تعاونها مع لبنان»، مذكرة بأن «فرنسا والاتحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال».

وإذ شددت على أن «دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتم توظيف أفرادها وتدريبهم في شكل جيد»، قالت إن فرنسا «شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهلية، في إعادة بناء رأسماله البشري».

ولفتت أولانيون إلى أن «تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ست سنوات بين عامي 2010 و2016 بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو 500 موظف لبناني تدربوا في المعاهد الوطنية الفرنسية».

ورأت أن «ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها «تقريب المواطن من الإدارة»، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسمية، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية».

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مستقلّة

أولانيون : لبنان برأسماله البشري يُعزز مفهوم دولة القانون في العالم العربي

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن «قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة»، شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في «الشبكة الوطنيّة للتدريب».

وذكّرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي «ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني»، ولاحظت أنه «بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى». وشددت على أهمية توافر موظفين «مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد» في عملية بناء «دولة محايدة».

ولفتت إلى أن فرنسا «جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان»، مذكّرة بأن «فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال». وإذ شددت على أنّ «دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد»، قالت إن فرنسا «شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري». وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة للتدريب إندرج في هذا الإطار».

ولفتت أولانيون أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، افاد نحو ٥٠٠ موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنيّة الفرنسيّة، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسيّة إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تمّ تنظيمها في لبنان.

وختمت أولانيون مؤكدةً أن «لدى لبنان رأسمال بشرياً (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي».

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتها أن «بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر». ورأت أن «مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم». وشددت على أن «بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً».

وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان «إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها». وأشارت إلى أن «الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات».

لقاء في معهد باسل فليحان عن قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة، شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في الشبكة الوطنيّة للتدريب.

وذكّرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني، ولاحظت أنه بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى. وشددت على أهمية توافر موظفين مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد في عملية بناء دولة محايدة.

ولفتت إلى أن فرنسا جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان، مذكّرة بأن فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال. وإذ شددت على أنّ دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد، قالت إن فرنسا شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري. وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة للتدريب إندرج في هذا الإطار.

ولفتت أولانيون إلى أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنيّة الفرنسيّة، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسيّة إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تمّ تنظيمها في لبنان. وأفادت بأن فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلديّة، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المُدُنيّة في كانون الثاني ٢٠١٨.

ورأت أن ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها تقريب المواطن من الإدارة، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسميّة، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونيّة، وتعزيز الشفافيّة. وقالت إن التحدّي الثاني مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعنى ذاته تقوية السلطة

الرقابية لمجلس النواب. واعتبرت أن التحدّي الثالث هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا، على غرار ما فعلت فرنسا.
وختمت أولانيون مؤكدةً أن لدى لبنان رأسمال بشرياً ... يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي.
بساط
واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتها أن بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر. ورأت أن مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم. وشددت على أن بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً. ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة. وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها. واعتبرت أن التعلّم الرقمي هو أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب. وأشارت إلى أن الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات. وشددت على ضرورة أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلّم الرقمي.
وأملت بساط في حوار وطني بين جميع المعنيين لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية.
وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع التدريب في العصر الرقمي بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.
http://www.alanwar.com/article.php?categoryID=6&articleID=349871

لقاء في معهد باسل فليحان عن قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة

أولانيون تتحدث في معهد باسل فليحان

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن «قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة». شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في «الشبكة الوطنية للتدريب».

وذكرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي «ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني»، ولا حظت أنه بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى». وشددت على أهمية توافر موظفين «مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد» في عملية بناء «دولة محايدة».

ولفتت إلى أن فرنسا «جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولوية في تعاونها مع لبنان»، مذكّرة بأن «فرنسا والاتحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال». وإذ شددت على أن «دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد»، قالت إن فرنسا «شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهلية، في إعادة بناء رأسماله البشري». وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنية للتدريب يندرج في هذا الإطار.

ولفتت أولانيون إلى أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنية الفرنسية، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسية إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ١٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تمّ تنظيمها في لبنان. وأفادت بأن فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلدية، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المدنية في كانون الثاني ٢٠١٨.

ورأت أن ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها «تقريب المواطن من الإدارة، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسمية، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية». وقالت إن التحدي الثاني «مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم الموفق العام، وبالمعنى ذاته تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب». واعتبرت أن التحدي الثالث «هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا» على غرار ما فعلت فرنسا.

وختمت أولانيون مؤكدةً أن «لدى لبنان رأسمال بشرياً (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي».

بساط

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتها أن «بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر». ورأت أن «مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم». وشددت على أن «بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً».

ولا حظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة. وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان «إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها». واعتبرت أن التعلّم الرقمي هو «أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب». وأشارت إلى أن «الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات». وشددت على ضرورة «أن تكيّف معاهد التدريب مع إمكانات التعلّم الرقمي».

وأملت بساط في «حوار وطني بين جميع المعنيين لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية».

وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع «التدريب في العصر الرقمي» بالتعاون مع «المعهد الوطني للإدارة» في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.

دورة تدريبية حول آلية البحث في موقع الكتروني بحقوق اللبنانية

نظم مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية دورة تدريبية حول «آلية البحث القانوني» في الموقع الإلكتروني الجديد الذي تم اطلاقه بعنوان legiliban.ul.edu.lb ، في قاعة المحاضرات الكبرى في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية- الفرع الأول - في الحدث، في حضور رئيس المركز بلال عبدالله، المدير السابق لكلية الحقوق الفرع الأول استاذ مادة المنهجية القانونية الدكتور غالب فرحات، المدير السابق للمركز الدكتور محمود رمال، رئيس القسم اللغوي في كلية الحقوق الدكتور عبد المجيد المغربي، اساتذة وطلاب الماستر ٢ في الحقوق وإدارة الأعمال.

إستهل الدكتور فرحات اللقاء بكلمة جاء فيها: «كوني ادرس مادة المنهجية في الكلية، اود الاشارة الى ان الحصول على المعلومة القانونية اصبح في متناول الجميع في يومنا هذا. لكن المنهجية تكتسب خلال وجودنا في الجامعة، اذ اننا لا نهدف الى ان نجعل من طلابنا في الحقوق وأعلوم السياسية موسوعات علمية، وليس المطلوب من طلاب اليوم ان يحفظوا معلومات، بل المهم هو اكتساب الآلية او المنهجية او الطريقة التي يجب اتباعها، فلذلك عندما يغوصون في الحياة العملية الصرفة، تكون المنهجية بتصرفهم ويكون بإمكانهم العمل والتصرف السليم في مجالات القوانين المتعددة. ونأمل من خلال هذه الدورة ان يكتسبوا المعارف وسبل تطويرها لتحقيق اهدافهم وطموحاتهم».

الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٥٢
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

مديرة المعهد الفرنسي: لبنان برأسماله البشري يعزز مفهوم دولة القانون في العالم العربي

أولانيون تتحدث والبساط الى اليمين

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن «قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة». شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في «الشبكة الوطنيّة للتدريب».

وذكرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي «ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني». ولاحظت أنه «بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى». وشددت على أهمية توافر موظفين «مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد» في عملية بناء «دولة محايدة».

ولفتت إلى أن فرنسا «جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان». مذكرة بأن «فرنسا والاتحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال». وإذ شددت على أنّ «دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيد». قالت إن فرنسا «شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري». وأشارت إلى «أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة للتدريب إندرج في هذا الإطار».

وختمت أولانيون مؤكدة أن «لدى لبنان رأسمالاً بشرياً (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي».

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتها أن «بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر». ورأت أن «مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم». وشددت على أن «بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً».

وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع «التدريب في العصر الرقمي» بالتعاون مع «المعهد الوطني للإدارة» في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسبرغ.

تعاون لبناني - فرنسي

برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة العامة غسان حاصباني وحضوره، يتم تجديد توقيع اتفاق التعاون بين وزارة الصحة العامة والمؤسسة الفرنسية للدمّ في مجال تنظيم وسلامة نقل الدم على المستوى الوطني، في العاشرة والنصف قبل ظهر اليوم في قاعة المؤتمرات في الوزارة الصحة.

ممثّلة السفير الفرنسي في معهد باسل فليحان: لبنان يعزز مفهوم دولة القانون

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن "قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة"، شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في "الشبكة الوطنيّة للتدريب" .

وذكّرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي "ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني"، ولاحظت أنه "بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى". وشددت على أهمية توافر موظفين "مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد" في عملية بناء "دولة محايدة".

ولفتت إلى أن فرنسا "جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان"، مذكّرة بأن "فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال". وإذ شددت على أنّ "دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد"، قالت إن فرنسا "شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري".

وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة للتدريب إندرج في هذا الإطار".

ولفتت أولانيون إلى أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مه المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنيّة الفرنسيّة، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسيّة إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني

فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تمّ تنظيمها في لبنان. وأفادت بأن فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلديّة، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المُدُنيّة في كانون الثاني ٢٠١٨.
ورأت أن ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها "تقريب المواطن من الإدارة"، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسميّة، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونيّة، وتعزيز الشفافيّة. وقالت إن التحدّي الثاني "مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعنى ذاته تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب". واعتبرت أن التحدّي الثالث "هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا"، على غرار ما فعلت فرنسا.
وختمت أولانيون مؤكدةً أن "لدى لبنان رأسمال بشرياً (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي".

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتهعا أن "بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر". ورأت أن "مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم". وشددت على أن "بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً".
ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة".
وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان "إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها". واعتبرت أن التعلّم اللرقمي هو "أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب".
وأشارت إلى أن "الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات". وشددت على ضرورة "أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلّم الرقمي".
وأملت بساط في "حوار وطني بين جميع المعنيين لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية".

وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع "التدريب في العصر الرقمي" بالتعاون مع "المعهد الوطني للإدارة" في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.
http://www.lebanonfiles.com/news/1253292

ممثلة السفير الفرنسي خلال ورشة عمل: لبنان بحاجة ماسة اليوم الى خدمة عامة فعالة وقوية

أشارت رئيسة الدبلوماسية الثقافية فيالسفارة الفرنسيةفي لبنان فيرونيك أولانيون، ممثلة السفير الفرنسي برونو فوشيه، الى أن "لبنان بحاجة اليكم، والى خدمة مدنية عامة فعالة وقوية، واليوم مؤسساته كافة هي تحت الاختبار، خاصة بعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، من أجل معرفة مدى قوتها وقدرتها على التحمل"، مضيفة "لبنان يضم أشخاصا ذات قدرات عالية، وهو يتميز على هذا الصعيد في كل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا".

وجاء ذلك في مداخلتها بعنوان "التحديات المعاصرة للوظيفة العامة وتحديث الدولة"، خلال ورشة عمل حول التعلم الرقمي، أقيمت في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" في منطقة كورنيش النهر.

وأوضحت أولانيون أنه من الأسباب التي دفعت فرنسا الى دعم مبادرة التدريب على الخدمة المدنية أو الخدمة العامة، هو إيمانها بحاجة لبنان الماسة، الى أشخاص يتمتعون بمهارات وكفاءات عالية، من أجل خدمة الدولة ومؤسساتها بشكل أفضل. كما لفتت أن "معهد باسل فليحان" هو بمثابة مرجع مالي واقتصادي في المنطقة، معبّرة عن سعادتها بالاهتمام الذي يوليه في موضوع التدريب على الخدمة العامة.

وقالت "أنا أمثل اليوم دول مخترعة أو مروّجة للتدريب على الخدمة العامة المعاصرة، وهناك عدد كبير من اللبنانيين الذين تابعوا دورات تدريبية وورشات عمل ندوات في فرنسا"، وشددت على أنه خلال الحرب الأهلية في لبنان، تمنت فرنسا تقديم المساعدة من أجل إعادة إنعاش القدرة الانسانية على العمل واليد العاملة، موضحة أن النموذج السياسي اللبناني مميز وفريد من نوعه، وبالتالي لا يشبه النموذج الفرنسي، ولهذا السبب هو بحاجة الى التدريب، وهذه المبادرة أسهمت في تحسين مستوى التدريب على الخدمة المدنية.

وأضافت أولانيون أنه "على الرغم من الاختلاف الكبير بين لبنان وفرنسا، خاصة من ناحية الظروف، هناك بعض التحديات المجتمعة والمشتركة مثل موضوع تسهيل المعاملات الرسمية، وموضوع الدولة الرقمية، وتأمين الشفافية، وتطور الخدمة المدنية، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

من جهة أخرى، أشارت الى أن تفعيل أو تطوير الدولة الرقمية لا يعني حذف أو التخلي عن التواصل البشري والانساني، فالخدمات الرقمية بحاجة الى مرافقة بشرية وتفاعل إنساني؛ وبالتالي لا يسعى الى إلغائه. كما أنه بحاجة الى وساطة وتدخل، لأن الآلة ليست وسيط، وفي فرنسا لدينا وسيط مهمته الإمساك بالمؤسسات والاهتمام بها، ومحاولة إيجاد الإجابات على التساؤلات أو المشاكل الحاصلة، ومراقبة المؤسسات دون التواجد فيها بشكل مباشر.

وورشة العمل هذه، ستتضمن عدد من الحلقات حول التعلم الرقمي وأدواته، وتطور منهجيات التدريب.
https://www.eliktisad.com/news/show/316960/%D9%85%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84:-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D9%85%D8%A7

القوات اللبنانية

أولانيون: لبنان برأسماله البشري يعزز مفهوم دولة القانون في العالم العربي

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن "قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة"، شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في "الشبكة الوطنيّة للتدريب".

وذكّرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي "ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني"، ولاحظت أنه "بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى"، مشدداً على أهمية توافر موظفين "مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد" في عملية بناء "دولة محايدة".

ولفتت إلى أن فرنسا "جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان"، مذكّرة بأن "فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال". وإذ شددت على أنّ "دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد"، قالت إن فرنسا "شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري". وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة للتدريب إندرج في هذا الإطار".

ولفتت أولانيون إلى أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مه المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنيّة الفرنسيّة، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسيّة إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تمّ تنظيمها في لبنان. وأفادت بأن فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلديّة، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المُدُنيّة في كانون الثاني ٢٠١٨.

ورأت أن ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها "تقريب المواطن من الإدارة"، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسميّة، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونيّة، وتعزيز الشفافيّة. وقالت إن

التحدّي الثاني "مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعى ذاته تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب". واعتبرت أن التحدّي الثالث "هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا"، على غرار ما فعلت فرنسا.

وختمت أولانيون مؤكدةً أن "لدى لبنان رأسمال بشرياً يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي".

بساط

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتهعا أن "بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر". ورأت أن "مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم". وشددت على أن "بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً".

ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة".

وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان "إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها". واعتبرت أن التعلّم اللرقمي هو "أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب". وأشارت إلى أن "الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات". وشددت على ضرورة "أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلّم الرقمي".

وأملت بساط في "حوار وطني بين جميع المعنيين لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية".

https://www.lebanese-forces.com/2017/11/09/bassel-flayhan/

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

أولانيون: لبنان برأسماله البشري يعزز مفهوم دولة القانون في العالم العربي

شارك هذا الخبر
A+ A-
0 0 Google +1 0 0 0

Friday, November 10, 2017

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع مديرة المعهد الفرنسي فيرونيك أولانيون عن "قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة"، شارك عدد من المديرين العامين والمسؤولين الكبار في القطاع العام اللبناني وممثلي المؤسسات الأعضاء في "الشبكة الوطنيّة للتدريب" .

وذكّرت أولانيون، التي مثّلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأنّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي "ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني"، ولاحظت أنه "بات مرجعاً في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى". وشددت على أهمية توافر موظفين "مخلصين ومدرّبين بشكل جيّد" في عملية بناء "دولة محايدة".

ولفتت إلى أن فرنسا "جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولويّة في تعاونها مع لبنان"، مذكّرة بأن "فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال". وإذ شددت على أنّ "دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتمّ توظيف أفرادها وتدريبهم بشكل جيّد"، قالت إن فرنسا "شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهليّة، في إعادة بناء رأسماله البشري".

وأشارت إلى أن دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والشبكة الوطنيّة

للتدريب إندرج في هذا الإطار".
ولفتت أولانيون إلى أن تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ستّ سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مه المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظّف لبناني تدرّبوا في المعاهد الوطنيّة الفرنسيّة، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسيّة إلى فرنسا تمّ تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تمّ تنظيمها في لبنان. وأفادت بأن فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلديّة، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المُدُنيّة في كانون الثاني ٢٠١٨.
ورأت أن ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها "تقريب المواطن من الإدارة"، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسميّة، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونيّة، وتعزيز الشفافيّة. وقالت إن التحدّي الثاني "مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعى ذاته تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب". واعتبرت أن التحدّي الثالث "هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا"، على غرار ما فعلت فرنسا.
وختمت أولانيون مؤكدةً أن "لدى لبنان رأسمال بشرياً (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي".

بساط

واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في كلمتهعا أن "بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساساً لأي تطوّر". ورأت أن "مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم". وشددت على أن "بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نَفَس طويل جداً".
ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعاً هشاً وتحديات معقدة وغير مسبوقة".
وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان "إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها". واعتبرت أن التعلّم اللرقمي هو "أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب".
وأشارت إلى أن "الوسائل الرقمية تغيّر بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات". وشددت على ضرورة "أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلّم الرقمي".
وأملت بساط في "حوار وطني بين جميع المعنيين لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية".

ورشة عمل
وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع "التدريب في العصر الرقمي" بالتعاون مع "المعهد الوطني للإدارة" في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.
http://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=229787

أولانيون ممثلة فوشيه في معهد فليحان: لبنان يعزز مفهوم دولة القانون في العالم العربي

نظم "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" لقاء مع مديرة "المعهد الفرنسي" فيرونيك أولانيون عن "قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة"، شارك فيه عدد من المديرين العامين والمسؤولين في القطاع العام اللبناني، وممثلو المؤسسات الأعضاء في "الشبكة الوطنية للتدريب".

أولانيون
وذكرت أولانيون، التي مثلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأن معهد باسل فليحان "ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني"، ولاحظت أنه "بات مرجعا في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى". وشددت على توافر موظفين "مخلصين ومدربين في شكل جيد" في بناء "دولة محايدة".

ولفتت إلى أن "فرنسا جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولوية في تعاونها مع لبنان"، مذكرة بأن "فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال".

وإذ شددت على أن "دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتم توظيف أفرادها وتدريبهم في شكل جيد"، قالت إن فرنسا "شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهلية، في إعادة بناء رأسماله البشري".

وأشارت إلى أن "دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان والشبكة الوطنية للتدريب إندرج في هذا الإطار".

ولفتت أولانيون إلى أن "تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ست سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مه المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظف لبناني تدربوا في المعاهد الوطنية الفرنسية، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسية إلى فرنسا تم تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تم تنظيمها في لبنان".

وأشارت الى ان "فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلدية، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المدنية في كانون الثاني ٢٠١٨.

ورأت أن "ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها "تقريب المواطن من الإدارة"، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسمية، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية".

وقالت إن "التحدي الثاني "مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعنى نفسه تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب".

واعتبرت أن التحدي الثالث "هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا"، على غرار ما فعلت فرنسا.
وختمت أولانيون مؤكدة أن "لدى لبنان رأسمال بشريا (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي".

بساط
واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط في كلمتها أن "بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساسا لأي تطور".
ورأت أن "مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم".
وأكدت أن "بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نفس طويل جدا".
ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعا هشا وتحديات معقدة وغير مسبوقة". وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان "إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها".
واعتبرت أن "التعلم الرقمي هو "أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب". وأشارت إلى أن "الوسائل الرقمية تغير بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة، وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات".
وشددت على ضرورة "أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلم الرقمي". وأملت بساط في بناء "حوار وطني بين جميع المعنيين، لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية".
ورشة عمل
وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع "التدريب في العصر الرقمي" بالتعاون مع "المعهد الوطني للإدارة" في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.

http://tripoliscope.com/news/1-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/377490-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86_%D9%85%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%87_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF_%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-_%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86_%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2_%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

أولانيون ممثلة فوشيه في معهد فليحان: لبنان يعزز مفهوم دولة القانون في العالم العربي

وطنية - نظم "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" لقاء مع مديرة "المعهد الفرنسي" فيرونيك أولانيون عن "قضايا الوظيفة العامة وتحديث الدولة"، شارك فيه عدد من المديرين العامين والمسؤولين في القطاع العام اللبناني، وممثلو المؤسسات الأعضاء في "الشبكة الوطنية للتدريب".

أولانيون
وذكرت أولانيون، التي مثلت سفير فرنسا برونو فوشيه، بأن معهد باسل فليحان "ثمرة التعاون الفرنسي اللبناني"، ولاحظت أنه "بات مرجعا في لبنان والمنطقة في مجال تدريب الموظفين وتبادل الممارسات الفضلى". وشددت على توافر موظفين "مخلصين ومدربين في شكل جيد" في بناء "دولة محايدة".

ولفتت إلى أن "فرنسا جعلت تدريب موظفي الإدارات العامة، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد البلدي، أولوية في تعاونها مع لبنان"، مذكرة بأن "فرنسا والاتّحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للبنان في هذا المجال".

وإذ شددت على أن "دولة القانون الفاعلة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا ارتكزت على وظيفة عامة يتم توظيف أفرادها وتدريبهم في شكل جيد"، قالت إن فرنسا "شاءت لهذا السبب أن تساعد لبنان، بعد انتهاء حربه الأهلية، في إعادة بناء رأسماله البشري".

وأشارت إلى أن "دعم فرنسا في إنشاء معهد باسل فليحان والشبكة الوطنية للتدريب إندرج في هذا الإطار".

ولفتت أولانيون إلى أن "تنظيم برنامج اللقاءات العلمية للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية على مدى ست سنوات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بالتعاون مه المعهد الوطني للإدارة في فرنسا، وإلى أن نحو ٥٠٠ موظف لبناني تدربوا في المعاهد الوطنية الفرنسية، إضافة إلى أكثر من ٥٠ بعثة دراسية إلى فرنسا تم تنظيمها وأفاد منها أكثر من ١٠٠ شخص، وأكثر من ٤٠ بعثة دعم تقني فرنسية زارت لبنان، ونحو ٣٠ ندوة تم تنظيمها في لبنان".

وأشارت الى ان "فرنسا نظمت دورات تدريبية كذلك للشرطة البلدية، وتعتزم إطلاق برنامج تدريبي للبلديات في مجال الهندسة المدنية في كانون الثاني ٢٠١٨.

ورأت أن "ثمة مجموعة تحديات ستعمل عليها فرنسا مع لبنان في مجال تطوير الإدارة العامة اللبنانية، أولها "تقريب المواطن من الإدارة"، من خلال توفير حق الوصول إلى المستندات الرسمية، وتبسيط الإدارة العامة، واعتماد الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية".

وقالت إن "التحدي الثاني "مرتبط بالسابق، ويتمثل في تحسين تقييم المرفق العام، وبالمعى نفسه تقوية السلطة الرقابية لمجلس النواب".

واعتبرت أن التحدي الثالث "هو تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة، عبر تطبيق نظام الكوتا"، على غرار ما فعلت فرنسا.

وختمت أولانيون مؤكدة أن "لدى لبنان رأسمال بشريا (...) يتيح له في الإشعاع والمساهمة في تقوية مفهوم دولة القانون في العالم العربي".

بساط
واعتبرت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط في كلمتها أن "بناء السلام يستلزم مؤسسات فاعلة، والتنمية تتطلب الإهتمام بالقدرات البشرية التي تشكل أساسا لأي تطور".

ورأت أن "مواجهة الأزمات تحتاج إلى مؤسسات مرنة وإلى مسؤولين يملكون الوعي اللازم". وأكدت أن "بناء دولة للجميع هو عمل يحتاج إلى وقت وبالتالي إلى نفس طويل جدا".

ولاحظت أن الدولة اللبنانية تواجه منذ أكثر من خمس سنوات وضعا هشا وتحديات معقدة وغير مسبوقة". وشددت على ضرورة أن تبادر مؤسسات التدريب في لبنان "إلى تجديد مقارباتها ووسائل عملها".

واعتبرت أن "التعلم الرقمي هو "أحد الأدوات التي تساهم في التغيير المطلوب". وأشارت إلى أن "الوسائل الرقمية تغير بعمق طريقة تنظيم العمل في الوظيفة العامة، وتساهم في توسيع الوصول إلى المعلومات".

وشددت على ضرورة "أن تتكيف معاهد التدريب مع إمكانات التعلم الرقمي". وأملت بساط في بناء "حوار وطني بين جميع المعنيين، لإعادة بناء الوظيفة العامة والسياسات المتعلقة بالقدرات البشرية".

ورشة عمل

وتبع اللقاء ورشة عمل حول موضوع "التدريب في العصر الرقمي" بالتعاون مع "المعهد الوطني للإدارة" في فرنسا، أحياها الخبير الفرنسي بول بوسيرغ.
/http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/313465